لئلا تسبب مواجهة دامية ثالثة بين اليهود والمسلمين

يجب على السلطات الاسرائيلية التحلي بالحكمة ووقف اعمال الحفر بقرب الحرم القدسي

جانب من الحفريات في باب المغاربة في الحرم القدسي

■ ان حفر الانفاذ الذي بدأته هذا الاسبوع سلطة الآثار من اجل اقامة جسر بدل تلة المغاربة الملاصقة للحرم القدسي، سيُشعل بلا انقطاع تقريبا النزاع الدامي الثالث، الذي علّقه مبادرات اسرائيلية تتعلق بمنطقة الحرم القدسي. لقد ابتدأت المواجهة القادمة بين الفلسطينيين واليهود. ابتدأت المواجهة الاولى في 24 ايلول (سبتمبر) 1996، عندما قرر رئيس الحكومة آنذاك، نتنياهو، فتح نفق حائط البراق. إن القرار الذي تم بلا تنسيق مع السلطة الفلسطينية سبب بعد بضعة ايام من اعمال الشغب مقتل 16 جنديا اسرائيليا و69 فلسطينيا وجرح المئات.

ابتدأت المواجهة الثانية بعد زيارة اريئيل شارون، الذي كان آنذاك رئيس المعارضة، في تشرين الاول (اكتوبر) 2000 الى منطقة الحرم القدسي ـ وهي زيارة سببت اعمال شغب ومئات الجرحى، وبدء الانتفاضة الثانية في الأساس، «انتفاضة الأقصى». وفي هذه الايام تبدأ المواجهة الدموية الثالثة، التي قد تدل على بدء الانتفاضة الثالثة، كما قيل آنفا بسبب الاعمال التي بدأت هذا الاسبوع. كان يمكن منع أحداث الشغب لو أن الجهات الاسرائيلية كانت تُعلم الجهات المسلمة المختصة بالأمر، وفي الأساس ادارة الأوقاف المقدسية وحصلت على موافقتها.

يوجد كما يبدو تسويغ لتنفيذ الاعمال، لان الدرب المفضي الى باب المغاربة فوق باحة الحائط تضرر كثيرا في السنين الأخيرة ووجدت حاجة الى ترميمه ترميما أساسيا. الجهات المسؤولة في اسرائيل ـ ومن بينها بلدية القدس ـ قررت اقامة جسر يفضي الى باب المغاربة في الحرم القدسي من باب السلسلة المجاور في مدخل البلدة القديمة. من اجل اقامة الجسر هناك حاجة الى حفر آبار عميقة والى إحداث اعمال حفر انقاذ بجوار الدرب.

الجهات الاسلامية ايضا عالمة بالوضع السيء للدرب بيد أنها تخافَ ـ وربما يكون هناك أساس لتخوفها ـ أن تستغل اسرائيل اعمال الاعداد للجسر الجديد لكي تحفر تحت المسجد الأقصى. منذ عدة سنين تُجري رابطة المستوطنين «إلعاد» (الى مدينة داود) اعمال حفر في منطقة مدينة داود (وادي الحلو في حي سلوان) بادارة سلطة الحدائق الوطنية (بوحي وتوجيه من المستوطنين) تحت بيوت السكان الفلسطينيين في الحي.

ليست مدينة داود الحرم القدسي، لكن الفلسطينيين يرون كيف يُدير الاسرائيليون اعمال حفر تحت بيوتهم وكيف لا يمنعهم أحد.

قال أحد رؤوس فتح في القطاع هذا الاسبوع انه بعد أن يعود ممثلو المنظمات الفلسطينية الصقور من المحادثات في مكة، سيتجهون الى احتجاجات مشتركة في قضية الحرم القدسي، ستبدأ كما يبدو موجة جديدة من اعمال الشغب في المناطق ومظاهرات احتجاج في العالم العربي كله. وُجد أساس معقول لافتراض أن ايهود اولمرت، الذي كان رئيس بلدية القدس زمن افتتاح نفق حائط البراق، يتعلم من تجربته في الماضي ويمنع كرئيس للحكومة إشعال البلاد وربما المنطقة كلها بسبب قرار خاطئ.

لسنا ملزمين في كل حالة أن نُثبت سيادتنا على كل سنتيمتر من القدس الموحدة. في فترة غير سهلة على اسرائيل من الأخطار المباشرة، بدءا بحزب الله في لبنان وانتهاء بالذرة الايرانية، لا نحتاج الى هذه المواجهة، وهي مواجهة ستوجد للفلسطينيين حجة التحلل من النزاع الدامي الداخلي عندهم والتوحد معا على اسرائيل.

يجب بعد أكثر من عشر سنين من أحداث شغب حائط البراق الصراخ والتحذير: من سينقذنا من اعمال حفر الانقاذ؟ من هو ذو الرأي الرشيد الذي سيستطيع ايقاف الاعمال بقرب الحرم القدسي، التي ستُحدث سفك دماء آخ لا داعي له وثورة العالم الاسلامي كله علينا؟

يهودا ليطاني
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) 2007/2/7

لأن التفاوض في الشرق الاوسط مصحوب دائما بالتهديد باستعمال القوة

حان الوقت لإزالة الغموض المفروض على الذرة الاسرائيلية

■ في أنحاء العالم، في الاماكن التي لا تصلها يد الرقابة الاسرائيلية، تُنشر معلومات مفصلة في مسألة الذرة الاسرائيلية. التفصيلات تثير الدهشة والتقدير، وتثير احيانا جدلا في الغموض ومكانته في النزاع في الشرق الاوسط. يعترف رؤساء حكومات ورؤساء دول أن الامر يقض مضاجعهم، «ويتفهم» وزراء امريكيون اسرائيل، ويبحث خبراء القانون في القانونية، والمؤرخون يكتبون في التطورات ويتنافس الصحافيون في النشر.

بيد أن ذلك ليس عندنا، حيثما تقوم الرقابة بما تقوم به. هنا يجوز الاقتباس من نشرات اجنبية، لكن لا يجوز نشر نشرات أصلية، متعلقة بتعسف السلطة التنفيذية والموكلة الى موظفين اعتياشهم مشروط بوجود أسرار الدولة وكثرتها. مثل ملابس الملك الجديدة حقا: رأى الجميع في المسيرة أن الملك عار، صوره معلقة في المتاحف في أنحاء العالم، لكن الخياطين أُمروا فلم يعودوا يتحدثون عن ذلك في بلدهم جهرا. غموض!. هذه اسئلة يجب على كل مواطن أن يسأل نفسه في هذه الايام. إن التفاوض في الشرق الاوسط مصحوب باستعمال القوة. هل الحفاظ المتشدد على الغموض لا يُبين علاماته على التفاوض الوهمي الذي يجري مع الايرانيين؟ أليس موقفنا ـ الذي يتلخص بجملة «ليس هذا من شأني، هذا من شأن أخي الكبير» ـ تجاهلا؟ ألم يحن وقت التخلي عن الغموض وأن يُقال للايراني القصير القامة، الكاره لاسرائيل: «أغلق فمك وإلا تلقيت منا جميع الاشياء التي قرأتها استخباراتك في الأدب الاجنبي ولن تعلم حتى من أين تأتي؟!»، بعد ذلك سنجري تفاوضا، كما هي العادة في الشرق الاوسط، من موقف قوة حقيقية أو وهمية.

حصرت في يدي كمية كبيرة من النشرات الاجنبية والمُعلنة ـ والقليل من النشرات المحلية ـ مرت تحت يدي في موضوع الذرة الاسرائيلية. عندي ثلاثة أحفاد يخدمون في الجيش وأربعة في الطريق ايضا. أمهاتهم، بناتي، يبيض شعرهن كل يوم يمر بسلام. سيأكل أحفادي وأبناؤهم ما نورثهم اليوم.

لماذا لا نتحدى الخبراء على اختلافهم: «ليس موضوع الذرة الاسرائيلية قضية الخبراء فقط. ستحين اللحظة، وهي قريبة جدا، التي يقف فيها الموضوع في مركز نقاش امكانية بقائنا في الشرق الاوسط. لسنا نعتمد فقط على خبرائكم في قرارات ذات معنى مصيري كهذا. فشل خبراؤكم في الماضي في تقديراتهم ردود وكلائنا الامريكيين، وفي موضوعات استراتيجية اخرى ايضا لم ينجحوا كثيرا في المدة الأخيرة».

«خبراؤكم، وأنتم ايضا، يا خياطي الأمن، ذوو مصلحة في وجود غموض حول الذرة الاسرائيلية. لكن هناك خبراء يزعمون أنه لا يوجد اليوم غموض كمثل الذي كان قبل ثلاثين سنة. إن فرضه اليوم لا يثير فقط سؤال حق الجمهور في المعرفة، بل يضر بقدرة سكان اسرائيل على فهم وبحث مستقبلنا وبقائنا، بعيون مفتحة، وتحت ناظر ذرياتنا، تلك التي قد تفنى بسبب أخطاء اخرى للخبراء بينكم».

لا يوجد ردع بلا استعمال للقوة، ولا يوجد استعمال للقوة بلا كشف، ولا كشف في الغموض.

ياتسا يعقوب
عميد متقاعد. كان رئيس البحث والتطوير في الجيش الاسرائيلي
(هآرتس) 2007/2/7

اولمرت وتيار كامل من السياسيين يسعون لتسييس الجهاز القضائي وإضعاف مكانته في حياة الدولة

■ ايهود اولمرت قال أمام الكنيست أمورا جميلة بالأمس خلال نقاش للاحتفال بعيد ميلاده الثامن والخمسين. رئيس الوزراء دعا السلطات المخولة بفرض القانون أن لا تتوقف عن التحقيق وعدم الكف عن مساعيها لتقويم العالم. مع ذلك ناشدها بأن تقوم بمهمتها بنية خالصة وأياد نقية غير ملوثة بأجواء التسمم ومحاولات التأثير غير السليمة.

في نفس الوقت الذي كان فيه اولمرت يتحدث، قام أعوانه بالتصريح لوسائل الاعلام بأنه يبحث عن شخص يعرف كيف يواجه تأثير محكمة العدل العليا المتزايد لشغل منصب وزير العدل. بعد ذلك أوضحوا محاولين اصلاح ما قالوه بأن المرشح الملائم في نظره هو رجل قانون مستقل ذو مكانة مهنية عالية وليس شخصا صاحب ميول وتوجهات بصدد الهيئة القضائية العليا.

سواء كانت الرواية الاولى التي صدرت عن مقربي اولمرت معبرة عن موقفه الحقيقي، أو الثانية، كل من له عينين في رأسه تأكد في هذه الايام أن الاعتبارات التي تقف نصب عينيه في اختيار البروفيسور دانيال فريدمان لمنصب وزير العدل لم تكن «خالية من الأجواء المسمومة ومن محاولات التأثير الغريبة». اولمرت بحث عن انسان قادر، حسب تقديره، على الاستجابة لتوقعاته ـ قصقصة أجنحة المحكمة العليا ولجم تدخلها في حياة الدولة. هذا الموقف يمثل موقفا يجمع الكثيرين حوله في الساحة السياسية اليوم: محكمة العدل العليا تحت قيادة اهارون باراك تجاوزت صلاحياتها وقضمت بعض مسؤوليات الكنيست والحكومة. يجب وضع حد لهذه الامبريالية.

هذه المسألة تنضم الى مشاعر اولمرت وأعوانه القوية بأن السلطات القانونية (والاعلام معها) تشل حركة الحكومة وتمس بمكانة الجهاز السياسي بسبب تزايد التحقيقات التي تنظمها ضد السياسيين. وفقا لهذا الادعاء «عصابة حراس القانون» تتحرك في هذه الفترة ضد قادة الدولة بطرق مكارثية، الأمر الذي يُبعد أصحاب مناصب ملائمين عن الخدمات الجماهيرية العامة ويردع اشخاصا جيدين من الانضمام اليه.

الأجواء المعدية للجهاز القضائي من قبل الجهاز السياسي تستوجب التذكير بحقائق أساسية: المحكمة هي أحد معاقل الديمقراطية الاسرائيلية، وقد بُنيت وتطورت على مبدأ التميز والتفوق المهني. وهذه المحكمة بقيت حتى الآن بعيدة عن التلوث السياسي، لذلك نجحت في تحصين موقعها كبوصلة تحدد سلم القيم الملائم وتكرسه للأجيال. المحكمة، خصوصا العليا، اكتسبت سمعتها بفضل مزايا قضاتها الشخصية.

القضاة قاموا بتمرير تركة القضاة من دورية الى اخرى وكأنهم في سباق الرُسل، الامر الذي ضمن طابع الدولة الديمقراطي وسعيها المعلن على الأقل لضمان حقوق الانسان وتطبيق قيم العدالة. هذه العملية نجحت بفضل القيم السامية التي بلورها الآباء المؤسسون للمحكمة، ورعاها من جاؤوا بعدهم، وبسبب الآلية التي حددت لتعيين القضاة وتسببت في تحديد شروط التعيين للاشخاص وفقا لقدراتهم وليس لانتمائهم الحزبي أو الاجتماعي. البعض احتج على هذه المعايير قائلا ان القضاة يجب أن يمثلوا التنوع الاجتماعي القائم. أي أنهم أرادوا، بكلمات اخرى، أن يطبقوا على اختيار هيئة المحكمة العليا نفس النظم التي تحدد معالم وجه الجهاز السياسي.

في المفترق الذي توجد فيه الدولة الآن تبلورت ظروف لتجسيد نوايا التيار الداعي الى تسييس الجهاز القضائي. على المحك الآن خمس وظائف شاغرة في محكمة العدل العليا، وسيكون لوزير العدل تأثير حاسم على اختيار القضاة الخمسة الجدد. ورغم الضعف الذي ظهر في سلوك المحكمة العليا والتغيرات الحاصلة في المجتمع الاسرائيلي، يحظر إضعاف مكانة الجهاز القضائي الأعلى. مواقف البروفيسور فريدمان المعروفة تبشر بمجابهة بين الحكومة والمحكمة، الامر الذي يضعف من صورتها ويُقلل من ثقة الناس بها.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2007/2/7

الحال اختلفت عما كانت عليه قبل اربعين سنة عندما أخذ الرئيس ديغول بالسياسة نفسها

رأي شيراك الذي يرى وجود ميزان رعب ذري في الشرق الاوسط بين طهران وتل ابيب سديد

■ اذا كان يوجد شيء يتفق عليه النُقاد الكثيرون والمؤيدون القليلون للرئيس شيراك، فانه حقيقة أن الرئيس «الديغولي» الحالي لا يذكر المصدر حقا. كان الجنرال ديغول وما يزال رمزا للشجاعة السياسية، في حين أن شيراك يجسد في الأساس زعامة تتهرب من القرارات الصعبة كتهربها من النار. استقال ديغول في اللحظة التي مني فيها بهزيمة في استفتاء شعبي، لكن شيراك الذي جرّب الاخفاقات الانتخابية لا يحلم حتى بالاستقالة رغم الأرقام القياسية لانعدام الشعبية.

لكن مثل متوازيين هناك نقطة واحدة يلتقي فيها الجنرال والرئيس هي: دولة صغيرة واسمها اسرائيل. قبل اربعين سنة وضع ديغول حدا لشهر العسل بين باريس والقدس، عندما أعلن عشية حرب الايام الستة حظرا على اسرائيل ووضع الأسس الصلبة لسياسة فرنسا الموالية للعرب. لقد بيّن المنطق الذي وجهه لوزير الخارجية آبا ايبان آنذاك: «اذا هوجمتم، فلن نسمح بأن يُبيدوكم. واذا هاجمتم فسنُندد بكم».

قام في أساس هذه الاقوال تقدير ديغول المزوج بالغضب لليهود، الذين هم كما رأى «شعب نخبوي، واثق بنفسه ومتكبر». الاسرائيليون ـ اليهود عنده هم الأقوى («أنتم أكثر تنظيما، ووحدة وتسليحا من العرب»)، وعلى ذلك يحسن أن تكفوا عن الخوف من الابادة وأن تستغلوا قوتكم للانتصار بغير احتلال. بعد اربعين سنة من ذلك استدعى الرئيس شيراك قلة من الصحفيين الى قصر الأليزيه وألقى قنبلة منه: «ان مجرد حقيقة أن تمتلك ايران قنبلة ليس خطرا جدا»، وأدهش ذلك ضيوفه. بيّن شيراك أنه «لا خطر من قنبلة لن تُستعمل في شيء. الى أين سيطلقونها؟ هل الى اسرائيل؟ ما أن ترتفع القنبلة 200 متر حتى تُمحى طهران». في ضوء العاصفة التي أحدثتها اقوال شيراك سارع مقربوه الى مهاجمة الاعلام (الامريكي) وكيف لا، بزعم أنه نشر اقوالا قيلت مرتجلة. أنكرت صحيفة «نيويورك تايمز» وزعمت أن الحديث عن جزء شرعي من المقابلة. في فرنسا أفضت زلة اللسان الى انشغال مجدد بصحة شيراك (74 سنة)، الذي مرت عليه جلطة دماغية قبل سنة ونصف. لكن جهات في القدس مقتنعة بأن شيراك قال ما قيل حتى ذلك الوقت وراء الكواليس، وأنه كشف عن غير عمد عن موقف فرنسي غير رسمي، يُفهم منه ميزان رعب ذري في الشرق الاوسط.

ان النمط الذي نجح في الحفاظ على العالم في ايام الحرب الباردة يفترض ان يعمل ايضا بين طهران والقدس. فاولمرت مع اصبعه على الزر الاحمر في جانب، وأحمدي نجاد في الجانب الثاني. إن المنطق غير السليم الذي تم الكشف عنه في اقوال شيراك يحكم حكما متساويا على الطرفين، من غير أن يأخذ في الحسبان مركب الشهادة في التراث الشيعي. في مجلس الملالي الايراني هناك من يفكرون بفتاوى تُمكّن من القضاء على ملايين المسلمين بشرط أن يتم التخلص بمرة واحدة والى الأبد من الوجود اليهودي في المنطقة.

رغم ان الأليزيه عاد رسميا الى الخط السابق «لا يجب تمكين ايران من امتلاك سلاح نووي»، توجد الصيغة الجديدة على الطاولة. من المعقول ان نفترض أن منظمات بحث اوروبية ستأخذ بها بحماسة. مثل ديغول في تلك الايام، يعتقد شيراك ايضا الآن أن اسرائيل أقوى من أن تخاف أن يُبيدوها. ليس من اليقين أن ديغول اخطأ قبل اربعين سنة، لكن من الواضح جدا أن شيراك مخطئ.

سافي هندلر ـ باريس
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/2/7

اولمرت خرج مطمئنا من مداولات لجنة فينوغراد الا ان خلاصه من المسؤولية يحتاج الى أكثر من الفصاحة

■ الوف بن نقل في هذا الاسبوع أن اولمرت خرج راضيا من شهادته أمام لجنة فينوغراد. اهود اولمرت يعتقد أنه قد نجح في اقناع اعضاء اللجنة بصحة الخطوة الأخيرة التي تقررت في الحرب: تلك الساعات الستون من المعارك التي حاول الجيش الاسرائيلي خلالها الوصول الى نهر الليطاني دون نجاح. المعارك التي جرت في اغلبيتها بعد أن صادق مجلس الأمن على القرار 33,1701 جنديا قُتلوا خلال هذه العملية الخلافية جدا التي قرر اولمرت مع وزير الدفاع شنها. اولمرت يعتقد كما نشر أن اعضاء اللجنة قد أصبحوا مقتنعين مثله بأن القرار كان «ضرورة سياسية».

لجنة فينوغراد تملك على ما يبدو قدرة خاصة لتهدئة من يمثُلون أمامها. عدد كبير من الشهود خرجوا من مكاتب اللجنة مع مشاعر مثل تلك التي كانت لدى اولمرت. من حملوا مناصب رسمية في الفترة التي سبقت الحرب اعتقدوا أن اعضاء اللجنة الخمسة يقبلون ادعاءاتهم حول الاعتبارات التي كانت وراء سياسة ضبط النفس على الحدود الشمالية وتقليص وحدات الجيش وتدريباتها. من شغلوا مناصب مركزية خلال الحرب واثقون بأن اللجنة تدرك أنه لولا الوضع المستحيل الذي خلفه لهم من سبقوهم، لكان من الممكن إنهاء الحرب مع نتائج أكثر ايجابية. الأجواء الجيدة في مداولات اللجنة ترفع المعنويات، وربما تساعد في استيضاح وتحقيق معمق للحقيقة. في المقابل تثير التسريبات من الاسبوع الأخير (التي صدرت عن المستوى السياسي وليس اللجنة على ما يبدو)، القلق. مفاد هذه التسريبات أن فينوغراد سيكتفي بملاحظات «جهازية»، ولن يتطلع الى تحديد المسؤولين عن الفشل في لبنان.

قرار اولمرت وبيرتس بتوسيع العملية في الحادي عشر من آب (اغسطس) بعد الظهر، جدير بالتحقيق الجذري. الاثنان عللا هذا القرار بادعاءات مركزية وسياسية وعسكرية. السياسية: تقدم الجيش وحده هو الذي غيّر مسودة قرار مجلس الأمن بدرجة ملموسة لصالح اسرائيل. العسكرية: كان من المفترض أن تنشر القوات في مواقع أكثر تقدما في حالة عدم تطبيق وقف اطلاق النار في الرابع عشر من آب (اغسطس). ولأن التعليمات بالتقدم صدرت للجيش قبل ساعات من التصويت في الامم المتحدة، لم يكن من الممكن أصلا ايقاف تقدم الكتائب خلال هذه الفترة الزمنية.

وجود فجوة جوهرية بين المسودة والصيغة النهائية التي حظيت بالمصادقة، مسألة خلافية. ولكن حتى لو قبلوا الادعاء السياسي الذي يطرحه اولمرت وبيرتس، فانه تصعب الموافقة على التعليل العسكري. مجلس الأمن صوت في الساعة الثالثة فجرا، حسب التوقيت الاسرائيلي، وتبادل اطلاق النار الكثيف بدأ بعد ساعات من ذلك. يبدو أنه كان هناك وقت كاف لايقاف تقدم القوات. نحن لا نتحدث هنا عن عشرات الدبابات التي فقدت كوابحها خلال النزول الى مسار وادي السلوكي.

العملية العسكرية وطريقة المصادقة عليها تثير المزيد من التساؤلات: لماذا تم اختيار السلوكي والليطاني كهدف، بينما كانت خرائط تتبع الكاتيوشا في الايام السابقة تشير الى أن جزءا هاما منها قد أُطلق من المنطبة شمال الليطاني، أو من المنطقة التي كان الجيش يسيطر عليها قبل ذلك؟ أولم تكن هنا قبل كل شيء محاولة للبحث عن «صورة انتصارية» تلقي أضواء وردية على نهاية الحرب؟ وكيف صادق اولمرت على العملية الموسعة رغم تأييده للعملية البرية المقلصة التي اقترحها شاؤول موفاز؟.

ما زالت الدعوى المطالبة بنشر بروتوكولات جلسات لجنة التحقيق مطروحة في محكمة العدل العليا. رئيس الحكومة شهد أمام اللجنة خلال ست ساعات. كان له الكثير مما يوضحه بالتأكيد: قرار اعطاء حقيبة الدفاع لبيرتس، وشن الحرب، ورفض مناشدات لفني بانهاء الحرب من خلال خطوة سياسية بعد ايام قلائل من اندلاعها. اولمرت محام بارع. تعلمنا من خطابه «التشرتشلي» الذي ألقاه أمام الكنيست في السابع عشر من تموز (يوليو) «الى هنا» أنه خطيب بليغ. ولكن الخروج بسلام من لجنة فينوغراد يحتاج الى أكثر من الخطابات. عليه أن يكون ساحرا من اجل ذلك، لا خطيبا.

عاموس هرئيل
مراسل عسكري في الصحيفة
(هآرتس) 2007/2/7

على اسرائيل عدم الاستجابة لدعوات تجديد التفاوض مع سورية لان أكثر ما يهم القيادة السورية الحالية الحفاظ على الحكم وليس اعادة الجولان

■ في احدى القطع في الرواية الكبيرة «الحرب والسلام» تثير زوجة البارون بازوخوف فكرة كبيرة هي أن تتزوج مرة اخرى بموازاة زواجها. يرد أفراد المجتمع بهتاف من اجل التجديد بيد أن عجوزا واحدة يشبه موقفها تعبير «الملك عار» تقول شيئا يشبه ما يلي: لم تبتدعي شيئا يا ابنتي. ففي جميع المواخير يتصرفن هكذا.

الحال مشابهة عندنا ايضا: فمن آن لآخر يثير شخص ما الفكرة القديمة لتسوية جديدة مع سورية، ستُمكّن آخر الامر السوريين من أن يغمسوا أرجلهم في مياه بحيرة طبرية. هل الحديث عن اختراق طريق أو عن طريق مسدود؟. المعادلة التي يهددوننا بها هي: إما أن نُسلم السوريين هضبة الجولان وإما أن تهاجمنا سورية. لكن المعادلة الصحيحة التي ينبغي أن تكون واضحة للسوريين ايضا هي: اذا هاجمتمونا، فان وجود نظامكم ـ ديكتاتورية أقلية الطائفة العلوية ـ سيُعرض للخطر فضلا عن أنكم لن تحصلوا على هضبة الجولان.

هنا مكان بيان أن القلة العلوية، التي هي 12 في المئة فقط من سكان سورية، هي طائفة دينية وثنية، تُقدس الشمس والقمر. الطائفة بغيضة الى التيارات الاخرى في الاسلام، التي تُبيح دمها، وهي اسوأ في نظرها من النصارى واليهود. بسبب التهديد الذي يغشاهم دائما، فان الهدف الرئيسي للعلويين الحفاظ على سلطتهم، وهكذا يجب تفسير نشاطاتهم المختلفة مع اسرائيل ايضا.

لا توجد لسورية ولم تكن لها سياسة سوى السياسة الداخلية ـ كيف يتم الحفاظ على السلطة. إن خروج سورية للحرب أو عدم خروجها سيكون اذا ما رأى النظام ذلك شيئا يفيده في حفظ بقائه. لا تتخذ القرارات على حسب ما هو الخير لمواطني سورية. حتى لو حصل النظام العلوي على هضبة الجولان ايضا، لكنه أدرك أن الهجوم على اسرائيل سيخدم استمرار سلطته، فهو لن يتردد عن فعل ذلك، لان مشكلة العلويين الكبرى ليست ضياع هضبة الجولان بل كيف ستستمر القلة في حكم كثرة السكان بقسوة. لهذا اذا كان واضحا لسورية أن ثمن مهاجمة اسرائيل سيكون خطرا على السلطة العلوية ـ فان نظام تقديراتها سيكون مختلفا. بكلمات اخرى: دعونا، وستستطيعون الحفاظ على طغيانكم المظلم.

لا يمكن أن يكون الاتفاق مع مصر وتسليم سيناء سابقة تُحتذى بالقياس الى هضبة الجولان، لانه يوجد فرق كبير بين سورية ومصر: فالديكتاتورية المصرية لا تعاني عدم شرعية على خلفية عرقية. يوجد ايضا فرق بين الكيلومترات الـ200 من صحراء سيناء وبين مساحة الهضبة الضيقة، المهمة لقطاع الماء الوطني والمتحكمة بسهل الحولة، وبحيرة طبرية وما حولها.

هضبة الجولان خالية من السوريين (فيها اربع قرى درزية، يُسعدها أن تكون تحت حكم اسرائيل) وهي مليئة بالبلدات الاسرائيلية الزاهرة. إن خط الحدود الحالي في هضبة الجولان ذو منطق طبوغرافي ايضا: من وادي ركيد في الجنوب، مرورا بسلسلة الأسلاك الشائكة حتى جبل الشيخ، لها كلها أهمية أمنية كبيرة.

هذا ثمن العدوان السوري في الماضي، لا يجب تكرار ما تم.

جلعاد شارون
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/2/7

تعيين اولمرت لوزير العدل الجديد مقدمة لانجاح مبادرة العفو العام المقترحة في العيد الستين لاسرائيل

■ المسؤول الأعلى والمباشر عن تعيين وزير العدل الجديد هو رئيس الحكومة ايهود اولمرت، ولكن لديه ـ مثلما حدث في كل الاخلالات الحكومية ـ شريك رئيسي وهو عمير بيرتس. عندما عُلمت نتائج انتخابات الكنيست وظهر توازن القوى في حكومة اولمرت ـ بيرتس قال من قال لرئيس حزب العمل ان عليه أن يصر في عملية توزيع الحقائب على واحدة من اثنتين: العدل أو الأمن الداخلي. هذه الايام هي ايام التحقيقات التي بدأت مع عمليات التفتيش التي قام بها مراقب الدولة، وكان من المحظور بصورة واضحة للجميع ايداع الوزارات المسؤولة عن الشرطة وعن السلطات القضائية بيد اولمرت وحزبه كديما. اسحق هيرتسوغ مثلا، اعتقد بهذه الصورة لهذا السبب ولانه ايضا كان يلطش عيونه نحو حقيبة العدل.

بيرتس سمع وهز رأسه، إلا أنه لم يفعل شيئا. اولمرت سارع الى تعيين وزير العدل حاييم رامون. كما أنه يسيطر على حقيبة الأمن الداخلي، وإن لم يقم ميني مزوز بتقييده فانه سيتمكن من التأثير على تعيين المفتش العام للشرطة مع انتهاء فترة ولاية الفريق موشيه كرادي في بداية الصيف.

منذ إدانة رامون ازدادت الاشاعات حول هوية وزير العدل الجديد. جرى الحديث عن الجوانب السياسية والمواقف المتناقضة التي عبرت عنها رئيسة المحكمة العليا، دوريت بينيش، على الأقل جزئيا بالمقارنة مع مزوز ـ التي كانت وراء فكرة تعيين توائم رامون من روني بار أون وحتى دانيال فريدمان. ولكن زاوية واحدة ربما الأكثر حسما، بقيت خفية: قضية العفو الذي سيُمنح للصفوة من الشخصيات العامة، وربما للجميع، كتسامح من دولة اسرائيل مع الجُناة والمخالفين من مواطنيها في احتفالات عيد ميلادها الستين في العاشر من أيار (مايو) 2008.

العفو العام سيستوجب تشريعا وتحقيق اغلبية في الكنيست الحالية. أما العفو الخاص الفردي فسيحتاج في المقابل الى توقيع شخصين: وزير العدل ورئيس الدولة.

من الذين يمكن أن يكونوا مرشحين جديرين بالعفو؟ رامون طبعا، وموشيه كتساف وعمري شارون وتساحي هنغبي اذا أُدين وغيرهم من الشخصيات العزيزة ذات المكانة في الجهاز السياسي. هؤلاء يملكون حق البراءة، ولكن المناورة تستوجب الادانة ومن ثم الاستئناف وما الى ذلك، الأمر الذي ينتهي في عملية العفو المرتقبة.

هناك خطر شرطي وقضائي كبير يخيم الآن فوق رأس اولمرت ووزير المالية، ابراهام هيرشيزون. اولمرت بدا مثيرا للسخرية في هذا الاسبوع عندما ناشد المحققين أن يحققوا وكأن له مكانة في هذه القضية، حيث يراوح بين كونه محاولا لثنيهم عن هذه المهمة وبين من يظهر بمظهر المُحفز والمشجع.

اذا تحرك مزوز والمحققون والنواب العامون بسرعة أكبر فمن المحتمل أن يؤدي ملف أو اثنان من قضايا اولمرت الى تقديم لائحة اتهام ضده. هو لن يضطر الى الاستقالة حينئذ خلافا لما هو شائع بصدد وزير عادي. البندان 17 و18 من القانون الأساسي بصيغته الجديدة يوفران لرئيس الحكومة فترة للمناورة ورفض الاستقالة. القانون يقول أن على المستشار القضائي أولا أن يُقدم ضده لائحة اتهام في المحكمة اللوائية في القدس. بعد ذلك يتوجب على ثلاثة قضاة من هيئة المحكمة أن يُدينوا رئيس الوزراء. اذا توفر هذان الشرطان وظل رئيس الوزراء رافضا للاستقالة تُعقد لجنة الكنيست خلال ثلاثين يوما وتُقدم توصية للكنيست حول ذلك. اذا لم تفعل ذلك فستطرح المسألة من قبل رئيس الكنيست. رئيس الوزراء سيملك «فرصة لتقديم ادعاءاته» من دون أن يكون مقيدا بوقت محدد. عندئذ يمكن للكنيست أن تصوت ضد إقالة رئيس الوزراء، وفقط مع انتهاء البت في القضية في محكمة العدل العليا سيتم إنهاء ولايته اذا تمت إدانته.

هذه الرحلة الطويلة يمكن أن تُقطع بالعفو. رؤوبين ريفلين ليس خاليا من النواقص، ولكن الموقف الايجابي من اولمرت ليس واحدا منها. أما شمعون بيريس فقد كان من المبادرين للعفو لعناصر «الشاباك» في قضية الخط 300. رأي فريدمان حول موقف الجهاز القضائي من الشخصيات العامة كرامون، أصبح معروفا. دائما يمكن ايجاد تعليلات سياسية ـ مثل اطلاق سراح مروان البرغوثي ـ وحرف الأنظار في الخلاف حول عدم اطلاق سراح يغئال عمير.

اولمرت لا يقوم بالانتقام لرامون الآن من خلال تعيينه لفريدمان، رغم أن هذا السلوك ليس بعيدا عنه. من الممكن الافتراض أن اولمرت لا يبحث عن الانتقام في ضائقة التحقيقات التي تُلم به، وانما عن مقدمة للخلاص.

أمير اورن
مراسل الصحيفة لشؤون الجيش
(هآرتس) 2007/2/7